

انتعاش التجارة العالمية في النصف الأول أكبر من المتوقع



قالت منظمة التجارة العالمية، إن تجارة البضائع العالمية اكتسبت زخماً وتجاوزت الذروة التي سجلتها قبل انتشار وباء كوفيد-19 على الرغم من مشاكل الإمداد، لكن قوة الانتعاش تعتمد على الوصول إلى لقاحات ضد كورونا. وبحسب التقديرات الجديدة للمنظمة، يتوقع أن يسجل حجم التجارة العالمية في السلع نمواً بنسبة 10,8 في المئة في 2021 و4,7 في المئة في 2022. وفي آذار/مارس، توقعت المنظمة زيادة في تجارة السلع بنسبة 8 في المئة و4 في المئة على التوالي.

وقالت المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونجو إيوالا في مؤتمر صحفي، الاثنين: «يمكننا أن نتوقع انتعاشاً كبيراً نظراً لحجم التراجع التجاري الذي واكب بداية وباء كوفيد-19 في 2020، عندما تقلص حجم التجارة العالمية للبضائع بنسبة 5,3 في المئة».

ومن المتوقع، حسب اقتصاديي منظمة التجارة العالمية، أن يعود هذا النمو إلى المعدلات المعتادة مع استئناف تجارة السلع للمسار الذي كانت عليه قبل الجائحة. من جهة أخرى، رأى الاقتصاديون أن القضايا المتعلقة بالعرض مثل نقص أشباه الموصلات والتراكم في الموانئ يمكن

أن تضغط على سلاسل التوريد وتؤثر في التجارة في بعض القطاعات لكن لا يتوقع أن يكون لها تأثير كبير في الشركات العالمية.

باختصار تقول منظمة التجارة العالمية، إن التوقعات الحالية قريبة من السيناريو المتفائل الذي ورد في آخر التقديرات التجارية، لكن احتمالات سيناريو تشاؤمي تسود الآن، خاصة بسبب التوتر في سلاسل التوريد العالمية واحتمال عودة الوباء، حسب خبراء الاقتصاد في منظمة التجارة العالمية الذين أشاروا إلى بلوغ التضخم ذروات متوقعة. بالإضافة إلى هذه المخاطر تشعر إيوالا بقلق من التفاوت الحاد في نمو التجارة بين منطقة وأخرى. ويبدو خصوصاً أن مناطق الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وإفريقيا تتجه نحو أضعف انتعاش على صعيد التصدير. وقالت إن «الأرقام التجارية هي أحدث دليل على أن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات يؤدي إلى تفاقم الاختلافات الاقتصادية بين المناطق».

دعوة إلى الوحدة

تم إنتاج وإعطاء أكثر من ستة مليارات جرعة من اللقاحات المضادة لكوفيد في جميع أنحاء العالم. لكن إيوالا عبرت عن أسفها لأنه لم يتم حتى الآن تطعيم أكثر من 1,4 في المئة السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض، مقابل 58 في المئة في الدول الغنية.

ومع اقتراب المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ ديسمبر، دعت إيوالا أعضاء المنظمة إلى «إظهار الوحدة والاتفاق على رد قوي من منظمة التجارة العالمية على الوباء من شأنه أن يضع الأسس لإنتاج أسرع للقاحات وتوزيع أكثر عدلاً». وأضافت «من الضروري الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي العالمي. سياسة التطعيم هي بالفعل سياسة اقتصادية وتجارية مهمة».

وبناء على اقتراح من الهند وجنوب إفريقيا، تجري منظمة التجارة العالمية مفاوضات منذ 2020 بشأن إعفاء اللقاحات وغيرها من العلاجات المضادة لفيروس كورونا من حقوق الملكية الفكرية لتسهيل الحصول عليها. وهذا المبدأ الذي تدعمه منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية، تعارضه مجموعات الأدوية العملاقة وبعض الدول الأوروبية التي تؤكد أن إبرام اتفاقات بين المؤسسات ممكن ويتزايد بما في ذلك في إفريقيا. واعترفت رئيسة منظمة التجارة العالمية بأنه «موضوع صعب»، لكنها أضافت «نأمل أن نتمكن من التوصل إلى حل وسط معقول بشأن مسألة الملكية الفكرية ونأمل أن يكون هناك حل عملي يلقي قبول الطرفين». وأكدت أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يعملون «بجد» للتوصل قبل المؤتمر الوزاري إلى اتفاقات في مجالات عدة، بما في ذلك المساعدات المالية التي تشجع الصيد الجائر وهو موضوع تناقش البلدان حوله منذ أكثر من 20 عاماً

أخبار كاذبة

وصفت المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية الاثنين بـ «الأخبار كاذبة» معلومات أفادت بأنها هددت بالاستقالة إذا لم يتم إحراز تقدم في المفاوضات.

وقالت «بشأن المعلومات التي تفيد بأنني سأستقيل منها، أقول إنها مجرد أخبار كاذبة وهذا كل ما يجب أن أقوله». وأضافت «كما تعلمون أحب عملي وبدأنا للتو العمل من أجل المؤتمر الوزاري الثاني عشر».

وكانت وكالة الأنباء المالية بلومبيرج نقلت عن خمسة مسؤولين تجاريين في جنيف طلبوا عدم كشف هوياتهم أن إيوالا هددت بالاستقالة بسبب عدم إحراز تقدم في المحادثات.

وقالت إيوالا «يجب ألا نهدر طاقة كبيرة على الأخبار الكاذبة. آمل أن يتمسك الناس بالحقائق في المستقبل». وإيوالا التي تولت منصبها في آذار/مارس هي أول امرأة وأول إفريقية تقود المؤسسة التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وكانت وزيرة للمالية ثم للخارجية في بلدها وحلت محل البرازيلي روبرتو أزيفيدو الذي ترك منصبه في آب/أغسطس 2020 قبل عام من انتهاء ولايته.

(أ ف ب)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024